

إذا هيل: بايدن يتجه نحو كارثة في الشرق الأوسط



انتقد مقال نشره موقع ذا هيل الأمريكي الاتفاق الأمني المحتمل الذي قد تبرمه إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن مع المملكة العربية السعودية، واصفاً تلك الخطوة بالكارثة.

في البداية، يلفت المقال الذي كتبه كل من جون هوفمان وجوردان كوهين وجوناثان إليس ألين إلى أن الرئيس جو بايدن يفكر في الإقدام على ما لم يجرؤ أي رئيس أمريكي سابق على فعله: توقيع اتفاقية أمنية متبادلة مع المملكة العربية السعودية مقابل تطبيع الرياض للعلاقات مع إسرائيل. وتفيد تقارير أن مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك سوليفان، وكبير مستشاري بايدن للشرق الأوسط بريت ماكغورك، وكبير المستشارين عاموس هوشستين موجودون في السعودية لمناقشة صفقة محتملة.

خطوة كارثية

ويرى كاتبو المقال أن مثل هذه الخطوة ستكون كارثية على المصالح الأمريكية، حيث توقع واشنطن كضامن أمني للرياض على الرغم من الانفصال الأساسي بين المصالح والقيم الأمريكية والسعودية. ومن شأن هذه الاتفاقية أن تخاطر بحياة الأمريكيين للدفاع عن ديكتاتورية قمعية وتوفر إطاراً للطغاة الإقليميين الآخرين للضغط على الولايات المتحدة للحصول على تنازلات مماثلة. ويبدو أن إدارة بايدن تتابع هذه الاتفاقية من جانب واحد، =ون إطلاع كلاً من الكونجرس والشعب الأمريكي بما يحدث.

تتمتع الولايات المتحدة بالفعل بعلاقة أمنية عميقة - ولكن مرفوضة استراتيجياً وأخلاقياً - مع السعودية. اليوم، المصالح الأمريكية والسعودية لا تنسجم؛ فالرياض تمثل مسؤولية استراتيجية وليست شريكاً استراتيجياً. والواقع أن السعودية تقوض بنشاط المصالح والقيم الأمريكية. ولن يغير ذلك أي عدد من التنازلات للرياض. وبدلاً من ذلك، يشجع الدعم الأمريكي الثابت السلوك القمعي والعدواني للمملكة من خلال تقديم ضمانات بأن الولايات المتحدة ستأتي لمساعدتهم ولن تحملهم المسؤولية.

وعلى الرغم من هذه التناقضات، فإن سياسة الولايات المتحدة لم تعدل مسارها بعد.

سرعان ما ظهر دفع سلسلة اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل والدول العربية المختلفة - التي يشار إليها باسم «اتفاقيات أبراهام» - كإطار جديد للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأساس منطقي جديد لمضاعفة العلاقات الأمريكية السعودية.

وجادلت إدارة بايدن - التي أعطت الأولوية للوساطة في التطبيع السعودي الإسرائيلي كحجر الزاوية في سياستها في الشرق الأوسط - بأن الولايات المتحدة لديها «مصلحة أمنية قومية» في التوسط في العلاقات الدبلوماسية الرسمية بينهما. وأشارت سلسلة من التقارير هذا العام إلى أن إدارة بايدن تضغط من أجل التطبيع الإسرائيلي السعودي بحلول نهاية عام 2023. وركز بايدن زيارته المزدوجة لإسرائيل والمملكة في عام 2022 على هذه القضية. وفي مقابل التطبيع مع إسرائيل، تضغط السعودية على إدارة بايدن من أجل التزامات أمنية أكثر رسمية، فضلاً عن المساعدة في تطوير برنامجها النووي المدني.

مقايضة خاطئة

ويرى المقال أن إدارة بايدن مخطئة في التفكير في مثل هذه المقايضة. ولا يوجد حافز استراتيجي للولايات المتحدة لمنح تنازلات سياسية وأو زيادة الالتزامات الأمنية للمملكة لتطبيع العلاقات رسمياً مع إسرائيل.

تأمل السعودية في الضغط على الولايات المتحدة لتقديم تنازلات سياسية وزيادة الالتزامات الأمنية مقابل تطبيع العلاقات رسمياً مع دولة تتماشى معها بالفعل بشكل استراتيجي في الغالب. وهذا جزء من استراتيجية متعمدة من جانب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لاستغلال المخاوف المتزايدة في واشنطن من أن الولايات المتحدة تفقد نفوذها في الشرق الأوسط، لا سيما وأن الجهات الفاعلة الأخرى مثل الصين توسع وجودها الإقليمي.

وبدلاً من تعزيز المصالح الأمريكية، فإن الصفقة التي تزيد من الالتزامات الأمنية الأمريكية تجاه السعودية مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل ستعزز الدعم الأمريكي للمصادر الأساسية لعدم الاستقرار الإقليمي داخل الشرق الأوسط. ويجب ألا تدفع واشنطن تكاليف التطبيع والتضحية بمصالحنا في هذه العملية.

ولفت المقال إلى أن إدارة بايدن محقة في شيء واحد، وهو أن الوقت قد حان لإعادة التقييم الرسمي للعلاقة الأمريكية السعودية. ولسوء الحظ، فهم يفعلون كل شيء بشكل خاطئ. ومن الضروري الاعتراف بالانفصال الأساسي بين المصالح والقيم الأمريكية والسعودية وتجنب تعميق العلاقات مع الاستبداد القمعي.

وأشار المقال إلى أن الهيئة الوحيدة التي يمكنها إجراء إعادة التقييم هذه، خارج السلطة التنفيذية، هي الكونجرس. ومن خلال متابعة اتفاقية الأمن المتبادل هذه من جانب واحد، يتجاوز بايدن سلطة الكونجرس المحدودة بالفعل على السياسة الخارجية. والأسوأ من ذلك، إذا توصل الطرفان إلى اتفاق أممي، فإن قدرة الهيئة التشريعية على التخلص من هذه المعاهدة، في أحسن الأحوال، غير واضحة، لأنها لم تنجح أبداً في القيام بذلك.

وبالتالي، إذا أراد الكونجرس وقف هذه الاتفاقية الأمنية الرسمية بين السعودية والولايات المتحدة، فسيتعين عليهم التصرف على عجل على أمل تغيير موقف إدارة بايدن بشأن اتفاقية مع السعودية.